أثر الأزمة المالية العالمية على بورصة عمان والأسواق المالية

• جليل طريف

عانت الأسواق المالية الدولية خلال عام 2008 وخاصة في الربع الأخير منهن من تداعيات الأزمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية وانتشر أثرها ليصيب معظم الأسواق المالية في العالم، حيث تراجعت أسعار الأسهم في معظم أسواق العالم وتراجع بعضها بنسب كبيرة تجاوزت الـ 70 ٪ خلال العام الماضي

أما بورصة عمان فقد تمكنت خلال العام 2008 من تحقيق مؤشرات إيجابية وذلك على الرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية ، فقد حافظ الاستثمار الأجنبي في البورصة على نفس الوتيرة المتصاعدة وحقق خلال العام 2008 زيادة إيجابية، كما ارتفعت أحجام التداول وعدد الأسهم المتداولة وعدد العقود المنفذة في البورصة.

وتشير البيانات الإحصائية لعام 2008، إلى أن الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة قد انخفض بنحو (25%) وعلى الرغم من هذا التأرجح الا أن بورصة عمان تعتبر من البورصات العربية الأقل تأثراً بالأزمة المالية العالمية، حيث تراجعت أسعار الأسهم في معظم البورصات العربية والدولية بنسب أعلى من بورصة عمان ومن جانب آخر ارتفع حجم التداول إلى (20.3) مليار دينار أي بارتفاع نسبته (65 %) ، كما ارتفع صافي استثمارات غير الأردنيين في بورصة عمان بمقدار (310) مليون دينار لتصل نسبة مساهمتهم إلى (49.2 %) من القيمة السوقية للأسهم في البورصة. أما القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان فقد وصلت بنهاية العام الحالية إلى (25.4) مليار دينار ولتشكل ما نسبته (217 %) من النتائج المحلي الإجمالي.

الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة

ولمواجهة أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأردني فقد تم تشكيل لجنة عليا برئاسة دولة رئيس الوزراء وعضوية عدد من الجهات من ضمنها هيئة الأوراق المالية، وتم تشكيل لجان فنية تضم في عضويتها بورصة عمان ، كما قامت الحكومة الأردنية بضمان ودائع البنوك حتى نهاية العام 2009، وقام البنك المركزي الأردني بتخفيض سعر الفائدة وتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك. أما مؤسسات سوق رأس المال فقد اتخذت عدد من الإجراءات من أهمها تعزيز إجراءات الرقابة على التمويل بالهامش لشركات الوساطة العاملة في البورصة وإجراءات مراقبة الملاءة المالية لهذه الشركات إضافة إلى حث الشركات على الإفصاح عن أثر الأزمة المالية عليها، وتعزيز إجراءات الرقابة والالتزام بتطبيق المعايير والتعليمات والقوانين التي تضمن تعزيز الثقة بالسوق المحلي ،كما تم عقد لقاءات مع المستثمرين والوسطاء لتدارس أثار الأزمة على البورصة وسبل تخفيفها.

(*) المدير التنفيذي لبورصة عمان / ملخص محاضرة ألقيت بجامعة فيلادلفيا .

البورصات العربية والعالمية :

شهدت معظم البورصات العربية تراجعاً في أدائها خلال عام 2008 متأثرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بمعظم الأوراق المالية العالمية التي بدأ تأثيرها بالظهور بشكل واضح على البوصات العالمية والعربية في شهر أيلول من عام 2008، فقد بدأت أزمة الرهن العقاري والمنتجات المالية المتعلقة بتلك الرهونات العقارية المتعثرة إلى انهيارات واستحواذات في مؤسسات مالية ضخمة نتيجة الخسائر الكبيرة التي تكبدتها مما أدى إلى اتساع أزمة الرهن العقاري إلى أبعد من منشئها الأصلي وهو الولايات المتحدة الأمريكية. ونتج عن ذلك أزمة ائتمان وبدأت اقتصاديات الدول الكبرى تظهر عليها مؤشرات حول انكماش اقتصادي. وتشير الأرقام المتوفرة إلى تكبد البورصات حول العالم خسائر كبيرة، حيث انخفض مؤشر (MSCI AC world Index) الذي تحتسبه شركة Morgan Stanley لكافة البورصات العالم (المتطورة والناشئة) بنسبة (43.5 %) لعام 2008 مقارنة مع عام 2007، كما تراجعت القيمة السوقية للبورصات الأعضاء في الاتحاد الدولي للبورصات WFE بأكثر من 28 تريليون دولار مقارنة مع نهاية عام 2007.

وقد تأثرت البورصات العربية بهذه الأزمة وتراجعت بنسب متفاوتة ، حيث انخفض مؤشر صندوق النقد العربي المركب للأسواق المالية العربية مقيما بالدولار الأمريكي بنسبة (54.6 %) خلال العام 2008 ويلاحظ من خلال مراجعة مؤشرات أسعار الأسهم مقيمة بالعملات المحلية أن انخفاض مؤشر الأسعار في سوق دبي المالي كان الأكبر مقارنة مع الأسواق المالية العربية الأخرى، حيث انخفض بنسبة (72.4 %) وجاء في المرتبة الثانية سوق الأسهم السعودي الذي انخفض بنسبة (57.0 %) ثم جاءت البورصة المصرية في المرتبة الثالثة بانخفاض نسبته (56.4%)

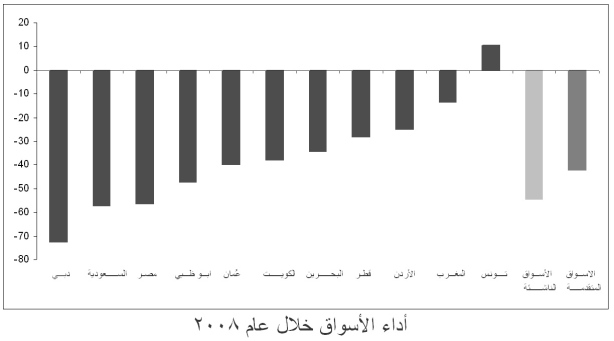

أداء الأسواق خلال عام ٢٠٠٨

تلاها سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة انخفاض (47.5%) ثم جاء سوق مسقط للأوراق المالية بنسبة انخفاض مقدارها (39.8 %) كما انخفضت أسعار الأسهم في كل من سوق الكويت للأوراق المالية وسوق البحرين للأوراق المالية وسوق الدوحة للأوراق المالية وبورصة عمان وسوق فلسطين للأوراق المالية وبورصة الدار البيضاء ، حيث انخفضت مؤشرات الأسعار فيها بنسبة 38.0 % و 34.5 % و 28.1 %و 34.9 % و16.2 % و 13.5 % على التوالي . بينما شهد مؤشر أسعار الأسهم في بورصة تونس ارتفاعاً بنسبة 10.6 % مقارنة مع عام 2007 . وهي البورصة العربية الوحيدة التي لم تحقق انخفاضاً في مؤشر أسعارها .

أداء الأسواق خلال عام ٢٠٠٩

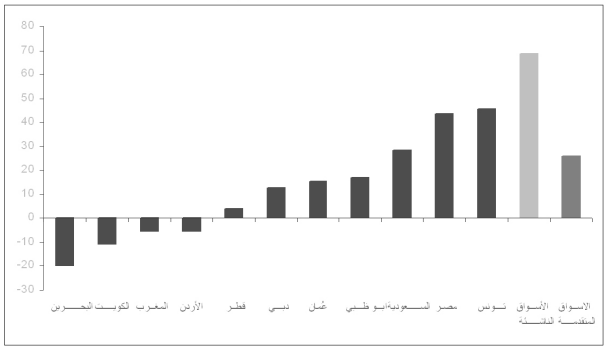

أما في عام 2009، فقد عوضت الأسواق المالية جزءاً مهما من خسائرها خلال عام 2008، حيث نمت الأسواق المتطورة بما نسبته(25.8%) في حين عوضت الأسواق الناشئة جميع الخسائر التي منيت بها عام 2008، وعلى الرغم من هذه التحسن، إلا أن الاقتصاديات العالمية لازالت تعاني من أثار الأزمة المالية حيث لازالت تعاني من تراجع معدلات النمو الاقتصادي واستمرار تفاقم مشكلة البطالة وضعف أداء الأجهزة المالية والمصرفية مما يؤكد على أن التعافي الكامل من الآثار الأزمة المالية قد يحتاج لوقت أطول.